

الفصل الثاني

معاملات المصارف الإسلامية

إن المعاملات في المصارف الإسلامية كثيرة جداً ، ويهمننا أن نسلط الضوء على أهم المعاملات المتميزة في الشريعة الإسلامية ، والفقه الإسلامي ، والتي تطبقها عملياً المصارف الإسلامية على درجات متباينة ، وبنسب مختلفة ، وحسب الظروف والأحوال ، وتشارك عن طريقها بتطوير القطاع الخاص ، والتبادل التجاري .

أولاً : موارد المصارف الإسلامية :

تعتمد المصارف الإسلامية في مواردها على أموال المساهمين أولاً ، وأموال المودعين ثانياً ، وأرباح الأعمال المصرفية التي تمارسها المصارف الإسلامية ثالثاً .

وتتمثل أموال المساهمين في حصص الشركاء التي تكوّن في الفقه الإسلامي شركة العنان التي يكون فيها لكل شريك مال وعمل ، ولكن لا يشترط التساوي في الحصص والتوزيع والسلطات ، أو عن طريق شركة المضاربة التي تتألف من طرفين ، أحدهما يقدم مالا ، والآخر يقدم عملاً ، مع توزيع الربح بينهما حسب الاتفاق ، وإن حصلت خسارة وقعت على رب المال ، ويخسر العامل جهده ونشاطه ، كما تتمثل أموال المساهمين بأسهم عادية بين الشركاء دون تمييز بين مساهم وآخر في الحقوق والواجبات^(١) .

أما أموال المودعين فتتم عن طريقين :

١- الودائع غير الاستثمارية ، وتسمى في الفقه الإسلامي القرض الذي يقدمه صاحب المال على أن يسترده بشكل مضمون ، دون عائد أو استفادة من ذلك^(٢) ، خشية الوقوع

(١) المصارف الإسلامية ، الدكتور رفیق المصري ص ١٣ .

(٢) انظر حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي في كتاب : المعاملات المالية المعاصرة للدكتور السالوس ص ٢٩ وما بعدها ، بحث الدكتور سامي حمود ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٨٣ ص ٢٢ وما بعدها .

بالربا ، للقاعدة الفقهية « كل قرض جر نفعاً فهو ربا »^(١) .

٢- الودائع الاستثمارية ، وتسمى في الفقه الإسلامي المضاربة ، أو القراض الذي يقدم فيه صاحب المال ودائعه ، لتكون له حصة من الربح تحدد مسبقاً ، مع احتمال تعرضه للخسارة^(٢) .

والودائع الاستثمارية قد تكون حالة (تحت الطلب) أو مؤجلة لآجال معلومة ، قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، وقد تكون عامة في جميع أوجه الاستثمار ، أو مخصصة في استثمار معين ، وتكون حصة الأرباح مختلفة بحسب كل نوع ، ومثل ذلك شركتا المزارعة والمساقاة المشروعتان بين

(١) قال العجلوني : « رواه الحارث في مسنده عن علي مرفوعاً ، لكن إسناده ساقط ، وهو مجرد مثل مشهور على الألسنة ، وهو ضابط فقهي صحيح (كشف الخفا/٢/١٨٢) وذكره السيوطي وضعفه وأيده المناوي (الفتح الكبير ٢/٣٢٧ ، فيض القدير ٥/٢٨) .

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص١٤ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص٤٣ ، المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص٢٢٠ ، بنوك بلا فوائد ص٥٢ .

المال والعمل ، وتشبه المضاربة^(١) .

والفرق بين القرض الربوي والمضاربة أن القرض الربوي يحدد له فائدة ربوية تبعاً للمبلغ والزمن ، أما المضاربة فالربح الفعلي يقسم بين صاحب المال والعامل بنسبة متفق عليها^(٢) ، والخسارة على رأس المال وحده ، ويخسر العامل عمله^(٣) .

ويجدر التنبيه إلى أن أول فكرة وضعها الدكتور أحمد النجار في ميت غمر بمصر للمصارف الإسلامية انطلقت من « بنوك الادخار » المحلية في ريف مصر ، وبين الفلاحين

(١) المصارف الإسلامية ص ١٤ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٤٤ .

(٢) بلغت الأرباح الصافية في بنك دبي الإسلامي لعام ١٩٩٥ م بعد خصم المصروفات والمخصصات المحققة حوالي ٢٨٢ مليون درهم ، وزع منها على الودائع الاستثمارية والإدخارية ٢٤١,٥ مليون درهم ، وللمساهمين ٤٠,٥ مليون درهم ، وبزيادة في أرباح البنك بلغت ٣٤٪ من أرباح سنة ١٩٩٤ (مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٨١ ص ٨ عن تقرير واجتماع الجمعية العمومية في أبريل ١٩٩٦ م) .

(٣) المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٤٠ .

وصغار الملاك ، لتقوم بنوك الإيداع بعد ذلك بالاستثمار^(١) .
(انظر الجدول رقم ٤ في تطور ودائع وحسابات العملاء
في البنك الإسلامي الأردني) .

ثانياً : أساليب التمويل :

إن أساليب التمويل في المصارف الإسلامية متعددة وكثيرة
منها :

١- الشركة والمضاربة :

وتتمثل في شركة عقد ، حيث يقدم كل شريك مالا
وعملاً ، وتكون الأرباح والخسائر على الطرفين ، وقد تتمثل
في المضاربة ، وهي أن يقدم أحد الأطراف مالا بدون عمل
(ويسمى رب المال) ويقدم الآخر عملاً بدون مال (ويسمى
العامل) وتسمى الشركة « مضاربة » أو « قراضاً »^(٢) .

(١) بنوك بلا فوائد ، النجار ص ٤-٥ .

(٢) حرص الدكتور منذر القحف على التفريق بين الشركة والقراض ،
مع بيان سندات القراض والضمان فيها (مجلة جامعة الملك عبد
العزیز ، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ١ لعام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م =

وقد يجتمع النوعان السابقان معاً (شركة العقد ، وشركة المضاربة) بأن يقدم البعض مالاً وعملاً ، ويقدم البعض الآخر مالاً بلا عمل ، أو عملاً بلا مال .

وتوزع الأرباح بحسب الاتفاق على المال والعمل ، وتقع الخسائر المادية على أرباح العمل التي توزع عليهم بنسبة حصة كل منهم ، ويخسر العامل عمله .

وإن كانت العلاقة شركة عقد وشركة مضاربة معاً فتطبق الأرباح والخسائر حسب ما سبق ، وفي هذه الحالة يزداد حجم الاستثمار^(١) .

ونظراً للصعوبات التي تعترض التمويل عن طريق الشركة ، أو المضاربة ، فقد عرفت المصارف الإسلامية عنها

= ص ٤٣ ، وانظر التعليق على البحث للدكتور رفيق المصري في نفس المجلة ، المجلد ٦ لعام ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ص ٣١ ، وفي نفس المجلة والعدد عرض لكتاب المهندس وسيم البايدي « المضاربة والمشاركة » ص ٧٧ .

(١) انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١١٢ ، المصارف الإسلامية ، المصري ص ٢٣ ، قراءات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث لماذا المصارف الإسلامية ص ٢٦٣ .

في علاقتها بالمستثمرين ، ولجأت إلى أساليب المداينات مثل المرابحة ، والبيع الإيجاري ، والتمويل الإيجاري ، وانخفضت نسبة التمويل بالمشاركة والمضاربة عن ١٠٪ من الاستثمار . (انظر جدول ٣ توظيفات المصارف الإسلامية) . وهذا من سمات التكيف والمرونة في عمل المصارف^(١) .

وقد أعلنت باكستان منع التعامل بنظام الفائدة الربوي في جميع البنوك العامة ، وأخذت بنظام المشاركة الإسلامي^(٢) .

يقول الدكتور سامي حمود : « إن المضاربة أساس صالح لاستيعاب كافة أحوال الاستثمار المصرفي ، وبشكل قادر

(١) انظر : المصارف الإسلامية ، المصري ص ٢٧ ، تطوير الأعمال المصرفية ، حمود ص ٣٥٦ وما بعدها ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، المصري ص ١٨١ ، ٢١٣ .

(٢) انظر : كتاب إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، تقرير مجلس الفكر الإسلامي في باكستان ، ص ١٦ ، ٢٣ ، والبديل عنها في عمليات المصارف ص ٤٥ وما بعدها .

وفي عام ١٩٨٤م دعا فيرنانديس في الأرجنتين إلى استبدال نظام الفائدة بنظام المشاركة في الأرباح . (انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ٩ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ، ص ١٤٥) .

على تحقيق ما لا يستطيع النظام المصرفي أن يحققه من حيث تطبيق التلاقي العادل بين المال والعمال... ، ولكنها المضاربة المنظمة على أساس العمل الجماعي المشترك الذي يتوافق مع حاجات هذا العصر ، ومتطلبات أهل هذا الزمان»^(١) ، وانظر (جدول تطور نسبة عمليات المرابحة والإجارة لمجموع التوظيفات رقم ٥) .

(١) تطوير الأعمال المصرفية ، حمود ص ٤٥٤ .

وإن ميزات المشاركة كثيرة في حث المصرف الإسلامي على بذل الخبرة الفنية في البحث عن أفضل مجال للاستثمار ، وأن المودع سوف يحصل على الربح العادل الذي يتناسب مع أهمية رأس ماله الذي دفعه ، مع تحرير المودع من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع المنتظر للفائدة فحسب ، وعدم اعتماد مؤسسة التمويل على مجرد الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، وكل ذلك يكفل النهوض باقتصاد المجتمعات الإسلامية ، والقدرة على التكيف والتلاؤم المستمر مع تغير الهيكلية الاقتصادية ، والعدالة في توزيع العائد ، وعدم تراكم الثروة ، وتغليب المصلحة العامة ، وغير ذلك (انظر : منهج الصحوة الإسلامية ص ٢٤ ، الاقتصاد الإسلامي ، بحوث مختارة ، محاضرة الدكتور أحمد النجار ص ٣٦٥ وما بعدها ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، بحث : المشاركة المتتالية ، المجلد ١ لعام ١٩٨٩ م ، ص ٤٣ .

٢- البيع بالتقسيط :

وهو البيع الذي يُسلم فيه المبيع فور العقد ، ويؤجل الثمن إلى أقساط معلومة لآجال معلومة ، وهو جائز عند جمهور الفقهاء^(١) .

ويجوز زيادة الثمن لأجل التقسيط بشرط أن يتم الاتفاق عليها عند العقد ، ولا تجوز الزيادة على الثمن عند تأخير التسديد ، أو عجز المدين عن السداد ، لأن القسط صار قرضاً ودينياً ، والزيادة عليه ربا محرم ، لكن إن تأخر المدين الغني القادر عن السداد ، وماطل في الدفع ، فيجوز في الاجتهاد المعاصر تحميله العطل والضرر عقوبة له ، دون أن يأخذ المصرف هذه الزيادة^(٢) ، كما سنبينه فيما بعد .

(١) انظر : المصارف الإسلامية ، المصري ص ٢٧-٢٨ ، وانظر تفصيل ذلك في كتاب الدكتور رفيق المصري عن « بيع التقسيط » .

(٢) إن أراد المدين أن يعجل دفع القسط على أن يوضع عنه ، أو يخصم جزء من المبلغ ، فأجازه بعض الفقهاء ، ومنعه الجمهور (انظر : الجامع في أصول الربا ، للدكتور المصري ص ٣١٨) .

٣- الأوراق التجارية :

وهي : « صكوك ثابتة قابلة للتداول بطريق التظهير ، تمثل حقاً نقدياً ، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، أو بعد أجل قصير ، ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء بدل النقود»^(١) .

وأهم أنواع الأوراق التجارية : الكمبيالة ، والسند الإذني ، والشيك ، ويتم التعامل في المصارف بالأوراق التجارية بأساليب عدة ، بعضها جائز شرعاً كتحصيل الأوراق التجارية التي تعتبر وكالة بأجر ، ومنها رهن الأوراق التجارية ، وهي جائزة عند المالكية والشافعية في وجه لأنها رهن الدين ، ومنعها الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة لعدم جواز رهن الدين عندهم ، لأنه غير مقدور على تسليمه ، ومنها خصم الأوراق التجارية ، وهي السفاتج^(٢) أو

(١) المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص ١٩٩ .

(٢) انظر دراسة قيمة عن حكم السُفْتَجَة وأنواعها في كتاب « ربا القروض وأدلة تحريمه » للدكتور رفیق المصري ص ٥٢ ومابعدها .

الكيميالة ، التي يسحبها الباعة على المشتري بالتقسيط ،
والسندات الإذنية (لأمر) ، فيقوم المصرف بإعطاء قيمة
الورقة الحالية للمستفيد (وهي أدنى) ويحصل على القيمة
الاسمية (وهي الأعلى) في تاريخ الاستحقاق ، ليحصل على
الفارق ، وهذا لا يجوز ، لأنه ربا النسيئة المحرم ، وهو
قرض ربوي^(١) .

ولأن خصم الأوراق التجارية قرض ربوي^(٢) ، لكن

(١) المعاملات المالية المعاصرة ، شير ص ٢٠٥ وما بعدها ،
المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٨٢ ، ١٢٤ ،
المصارف الإسلامية ، المصري ص ٢٩ ، تطوير الأعمال
المصرفية ، حمود ص ٢٨١ ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي
ص ٢١١ .

(٢) قرر مجمع الفقه الإسلامي بجدة في مؤتمره السابع
١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م مايلي : « ١- الأوراق التجارية (الشيكات ،
السندات لأمر ، سندات السحب) من أنواع التوثيق المشروع
للدين بالكتابة . ٢- إن حسم (خصم) الأوراق التجارية غير جائز
شراً ، لأنه مسؤل عن دين النسيئة المحرم » (المعاملات
المالية المعاصرة ، شير ص ٢٠٨) .

الدكتور سامي حمود يرى صحة خصم الأوراق التجارية إذا تجردت عن الفائدة والربا^(١) .

٤- المرابحة للأمر بالشراء :

وهي أن يطلب شخص من المصرف الإسلامي أن يشتري له سلعة موصوفة ، مع الوعد من المصرف بشراء السلعة ، والوعد من الأمر بالشراء إذا اشتراها المصرف .

وهنا يدفع المصرف الثمن نقداً ، ثم يبيعها بعقد جديد ، وثمان جديد مقسط ، وأعلى ، للأمر ، مع إثبات الخيار لكل من الطرفين ، أي أن الوعد غير ملزم .

وغالباً ما يتم تسليم البضاعة في مخازن البائع الأصلي ، وقد يتم أحياناً في مخازن المصرف .

وأقر مجمع الفقه الإسلامي بجدة هذه الصيغة من التمويل عام ١٤٠٩هـ وأقرها المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي بالكويت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م ، ويتم العمل بها في المصارف الإسلامية^(٢) .

(١) تطوير الأعمال المصرفية ص ٢٨١

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٢٩ ، المعاملات المالية =

ونظراً لأهمية هذا الأسلوب من التمويل ، ونجاحه عملياً ، وقلة صعوباته ومشاكله ، فقد توسعت المصارف الإسلامية في استخدامه ، وبلغت نسبة التمويل بالمرابحة حوالي ٩٣٪ بالنسبة إلى مجموع التوظيفات^(١) .

(انظر جدول التوظيفات في بعض المصارف الإسلامية)
+ (جدول ٥ تطور عمليات المرابحة) .

وإن أسلوب المرابحة هو البديل الشرعي للفوائد الربوية ، وخاصة أن نظام الاقتصاد الإسلامي - في الأصل - نظام تعاوني بين المالك والعامل المضارب ، فرداً كان أم شركة ، ولكن الناس لا يزالون متأثرين بالأسلوب الربوي ، ويسألون دائماً عن عوائد أرباحهم .

وتحقق المرابحة النتائج التالية في الشركة والمضاربة وغيرها :

= المعاصرة ، السالوس ص ١٤٦ ، تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٣٠ ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ٢١١ .
(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٣٠ ، تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٦٨ ، فقه المرابحة ، للدكتور عبد الحميد البعلي ص ١٣٩ .

١- إن مشاركة المصرف للمقترضين في النشاط يدعو المصرف للبحث التام والدقيق وبذل الخبرة الفنية الكاملة للبحث عن أفضل مجالات الاستثمار ، وأرشد الأساليب ، فيتعاون المال وخبرة العمل في الاقتصاد الوطني ، والحفاظ على مال المجتمع ، وحسن استعماله ، وهذا بحد ذاته ضمان لنجاح مشروعات المقترض من جهة ، وأداء لحق المجتمع الإسلامي من جهة ثانية ، ومزاوجة بين العلم والجهد لتخفيف العبء المادي عن المقترض من جهة ثالثة .

٢- إن المودع يحصل من شركة المضاربة والمرابحة على الربح العادل ، ويشجعه على إيداع ماله لدى المصرف الإسلامي ، ومداومة استثمار أمواله ، بدل اكتنازها في صناديقه ، وحرمان الأمة منها .

٣- إن منع الفائدة المحددة ، وهي الربا ، تخلص المجتمع من عنصر السلبية الذي يلتزم به المودع في النشاط والعمل والمشاريع ، ولا همَّ له إلا الحصول على الفائدة ، سواء ربح المشروع أم خسر ، وهذا ما تعاني منه الشعوب النامية في عدم المشاركة الإيجابية في اقتصادها ونمائها ، ولذلك يقول الدكتور أحمد النجار عن « نموذج بنوك

بلا فوائد » : « إن الهدف الأساسي وراء النموذج الذي نعرضه هو تعبئة الجماهير الإسلامية لتشارك مشاركة إيجابية فعالة في عملية تكوين رأس المال »^(١) .

٤- إن الفائدة الربوية وسيلة غير مباشرة للتقصير في دفع الزكاة ، لأن المرابي يكسب ماله من حرام ، ويحسب حساباته المثوية ، ويحرص عليها .

٥- إن أسلوب المشاركة يدعو المصرف لتجديد طاقاته وإمكانياته الفنية في استخدام الأموال المكلف في تنميتها ، وبالتالي يؤدي إلى تنشيط الحركة العمرانية والاقتصادية في المجتمع .

٦- يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات العالم الإسلامي لاستثمار رأس ماله وخدمة الأمة والمجتمع .

٧- يستطيع المصرف الإسلامي عند الأخذ بمبدأ المشاركة من التكيف والتلاؤم المستمر مع الواقع والحياة والتطور ، ومواجهة الأزمات والظروف الطارئة .

٨- أن تتم العدالة في توزيع الأرباح بين المودعين

(١) بنوك بلا فوائد ، للدكتور أحمد النجار ص ٤٧ .

أنفسهم ، دون أن يستغل مودع في مشروع معين أرباح أموال مودع آخر في مشروع ثان^(١) .

٥- الوكالة بالشراء بأجر :

وهو أن يطلب شخص من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ، يحدد له جميع أوصافها ، كما يحدد ثمنها ، ثم يدفع له ثمنها ، مضافاً إليه أجراً معيناً مقابل قيام المصرف بهذا العمل^(٢) .

وهذا وكالة بأجر جائزة شرعاً باتفاق الفقهاء .

٦- البيع الإيجاري ، أو الإيجار المنتهي بالتمليك :

وهو إيجار في أوله ، ينتهي بالبيع (تمليك العين) ، وذلك بأن يقوم المصرف بإيجار شيء استعمالي (وهو

(١) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٢٥٧-٢٦١ ، وانظر فوارق الربا عن الربح والأجر في كتاب : تطوير الأعمال المصرفية ، حمود ص ٢٣٤ ، وما بعدها ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، للدكتور رفيع المصري ص ١٩٣ ، ٢١٥ .

(٢) المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٤٦ .

ما ينتفع به مع بقاء عينه ، وتسمى أيضاً السلع المعمرة ، أو الأصول الثابتة) ، إلى العميل بأقساط معينة ، ومحددة الآجال ، فإذا أدى المستأجر النشيط الأجرة ، انتقلت السلعة إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان أو بثمان رمزي .

ويمتاز هذا الأسلوب عن بيع التقسيط أن المصرف يضمن أمواله ، وتبقى ملكية العين المستأجرة باسمه حتى نهاية سداد الأقساط ، فإن تخلف المشتري عن السداد ، طبقت عليه أحكام عقد الإجارة بفسخ العقد لعدم دفع الأجرة^(١) .

وتطور هذا الأسلوب إلى التمويل الإيجاري المشابه له ، مع الفارق أن السلعة المراد تأجيرها لا تكون موجودة لدى المؤجر (المصرف) ، بل يشتريها ، ثم يؤجرها ثم يبيعها ، وهذا ينطوي على وعد بالشراء ، وآخر بالتأجير ، وثالث بالبيع ، ومادام الوعد غير ملزم فلا مانع شرعاً من هذا العمل .

أما إن كان ملزماً فيدخل في معاملات محرمة شرعاً ،

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٣٠ ، ٣٣ ، تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٧١ .

وهي : بيع ما لا يملك ، والبيع قبل القبض ، بل قبل الشراء .

وعرض البنك الإسلامي للتنمية بجدة هذا الموضوع على مجمع الفقه الإسلامي بجدة عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م ، وأقره على ذلك مع بيان القيود والشروط اللازمة^(١) .

(انظر جدول ٦ الإجارة التمويلية) .

٧- المشاركة المتناقصة ، وتسمى المشاركة المنتهية بالتملك :

وهي أن يتفق المصرف الإسلامي مع أحد العملاء على الاشتراك في ملكية عقار ، مع الاتفاق بينهما على أن يسدد العميل إلى المصرف عدداً محدداً من الأقساط الدورية ، ويتنازل المصرف مقابلها عن حصته من ملكيته للعميل الذي يصبح في النهاية مالكاً للعقار كله^(٢) .

وهذا يشبه البيع الإيجاري ، لأن القسط في ظاهره أجرة ،

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٣٣ .

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٣٧ نقلاً عن الفتاوى الشرعية في الاقتصاد ، مجموعة البركة .

وفي حقيقته جزء من ثمن المبيع ، ولكن المصارف الإسلامية تلجأ للمشاركة المتناقصة لأنها تستطيع أيضاً الاحتفاظ بملكية حصتها في العقار حتى تمام الانتهاء من سداد الأقساط .

ولو تمت المشاركة المتناقصة بين شخصين اشتركا في ملكية عقار لصح ذلك شرعاً ، فكذلك المصارف الإسلامية مع العملاء^(١) .

(انظر جدول ٧ بيان سلوك المصارف الإسلامية في المشاركة المتناقصة) .

٨- التمويل العقاري :

وذلك لحل مشكلة السكن التي يئن منها الناس في معظم البلاد والمدن ، ويتم ذلك في صورتين :

الأولى : عقد الاستصناع : وهو أن توفر المصارف الإسلامية للناس المساكن بعقد الاستصناع ، بأن تبيع المسكن

(١) المصارف الإسلامية ص ٣٧ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٤٧ ، تطور الأعمال المصرفية ، حمود ص ٤٢٦ ، تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٧١ .

قبل بنائه (على الخريطة) بصفات محددة ، تمنع الجهالة المفضية للنزاع ، وبأقساط تدفع حسب تقدم البناء والحاجة إلى المال .

وهذا يشبه السلم^(١) ، إلى حد ما ، ولكن التكيف هنا بالاستصناع أولى ، لأنه يجوز عند الحنفية القائلين بالاستصناع تعجيل بعض الثمن ، وتقسيط الباقي على أقساط ، بينما يشترط في السلم تعجيل الثمن (المسمى رأس مال السلم) كله ، كما يشترط في السلم أن يكون الأجل معلوماً عند العقد ، ولا يشترط ذلك في الاستصناع^(٢) .

الصورة الثانية : أن تبني المصارف الإسلامية المساكن بمواردها الخاصة ، ثم تبيعها بالأقساط للأفراد ، ولا مانع شرعاً أن يزيد الثمن المؤجل عن المعجل ، كبيع التقسيط عامة^(٣) .

(١) لا يفرق الشافعية بين السلم والاستصناع ، ويعتبرونهما عقداً واحداً ، والاستصناع جزء من السلم ، الذي يتشدد في شروطه ، ويفرق الحنفية بينهما ، فيشترطون شروطاً شديدة في السلم ، كالشافعية ، ويتساهلون قليلاً في الاستصناع .

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٠ .

(٣) المرجع السابق .

٩- التمويل على أساس المعدل العادي للعائد :

وهو أن « يمنح المصرف تمويله بمعدل عائد ، يساوي معدل العائد الذي تحدده من حين لآخر جهة حكومية مختصة حسب كل نشاط من الأنشطة ، فإذا حقق العميل معدلاً فعلياً للربح ، مساوياً للمعدل العادي للعائد ، لم يرجع أحدهما على الآخر بشيء ، وإذا حقق العميل معدلاً فعلياً أعلى رجع بالفرق على المصرف ، وإذا حقق معدلاً أدنى ، طالب العميل المصرف بالفرق ، بناء على إثبات يقدمه له »^(١) .

وهذا التمويل جائز لو كان الرجوع بالفروق إذا وجدت رجوعاً جاداً وممكناً ، أما إن كان من الصعب أو العسير تصور رجوع أحدهما على الآخر بالفرق ، نتيجة تصلب أو تشدد ، فإن هذا التمويل يكون غير جائز ، لأنه في حقيقته تمويلاً بفائدة سميت بالمعدل العادي للعائد^(٢) .

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤١ .

(٢) المصارف الإسلامية ص ٤٣ .

ثالثاً : أساليب الاستثمار :

إن أساليب الاستثمار هي أهم مجال للتفريق بين المصرف العادي الربوي الذي يشبه المرابي (تاجر الديون) ورجل الأعمال ، فالأول يقبل الودائع (أي يقترض) ثم يقرض مالمديه ، ويحقق الفرق بين الفائدتين ، والثاني يعتمد على الودائع الجارية المقرضة للمصرف مجاناً ، والودائع الاستثمارية المقدمة على أساس المشاركة ، ويقوم المصرف الإسلامي بالنشاط المميز ، أو المنظم الممول بأسلوب الاستثمار المباشر وغير المباشر مقابل أرباح وعائد نشاط .

وتقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال بأساليب عدة ، أهمها :

١- شراء وبيع الذهب والفضة :

فإذا كان البيع في جنس واحد ، كالذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، فيجوز بشرطين ، أن تتم المبادلة وزناً بوزن ، فلا يجوز التفاضل ، وأن يكون التسليم يدأ بيد ، فلا يجوز التَّسَاء ، والتأخير ، خشية الربا .

لما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخبر
عن رسول الله ﷺ قال : « الذهب بالذهب ربا إلا هاء
وهاء... الحديث »^(١) .

وما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق
بالورق (الفضة) إلا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء
بسواء »^(٢) .

وإن كان الشراء والبيع بين جنسين ، فيجوز التفاضل
والزيادة ، ويشترط التقابض في المجلس ، يداً بيد ، لما ثبت
في أحاديث كثيرة في ذلك ، منها ما رواه مسلم عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « الورق
بالذهب ربا إلا هاء وهاء » أي يد بيد^(٣) .

ويشترط التقابض والتسليم سواء كان الذهب أو الفضة

(١) صحيح البخاري ٧٥٠/٢ ، وانظر حديث عبادة مثله في صحيح
مسلم ١٣/١١ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١١ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١١ ، وقوله : هاء وهاء : أي
خذ وهات ، وهو يعني التقابض في المجلس .

نقداً ، أو حلياً ، أو تبرأ ، أو سبائك ، ويلحق بها اليوم النقود الورقية على اختلاف أسمائها ، وخالف ابن تيمية وابن القيم وبعض المعاصرين في صورة الذهب والفضة إذا اتخذت حلياً مباحاً فإنها تصير سلعة ، ويجوز فيهما التفاضل والنساء ، ولم تبق أثماناً أي نقوداً .

قال ابن القيم : « فالأثمان لا تقصد لذاتها . . . ، ومعنى هذا معقول يختص بالنقود »^(١) ، ثم يقول : وأما إن كانت الصياغة مباحة كخاتم الفضة وحلي النساء . . . فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلع . . . ، يوضحه أن الحلبي المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع ، لا من جنس الأثمان »^(٢) .

٢- شراء وبيع السلع :

وتضم السلع كل ما عدا النقود والذهب والفضة ، وتشمل

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ٢/ ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٣٥-١٣٦ ، وانظر : المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٣ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٧٨ وما بعدها ، ٣١٠ .

السلع : المعادن غير الذهب والفضة ، فإنها تعد سلعاً ، أي
عروضاً في الفقه الإسلامي .

ويجوز البيع والشراء في هذه الحالة مع التفاضل
والزيادة ، والحلول والأجل ، كالسلم والاستصناع
والتقسيط ، لكن بشرط أنه لا يجوز بيع شيء قبل قبضه ،
وبالأولى قبل شرائه ، لنهي الرسول ﷺ عن بيع ما لم يقبض ،
لأنه يؤول إلى نقل السلعة إلى ضمان المشتري قبل أن تدخل
في ضمان البائع ، فيكون للبائع ربح ما لم يضمن^(١) .

٣- شراء الأوراق المالية :

وهي الأسهم والسندات غير التجارية ، أما التجارية
فتدخل في الأوراق التجارية لا المالية .

وأما شراء السندات التي يتم إصدارها وتداولها بفائدة فلا
يجوز إصدارها شرعاً ولا تداولها .

أما الأسهم فيجوز الاكتتاب فيها إذا كانت في الأعمال
المشروعة في نظر الإسلام ، لأنه كسب حلال طيب ، ولكن

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٤ .

بقيود وشروط وضوابط ، حسب حالة أموال الشركة باعتبارها نقوداً ، أو ديوناً ، أو عروضاً ومنافع ، أو مختلطة من نوعين فأكثر^(١) .

وهناك بدائل شرعية أيضاً للسندات ، منها القرض الحسن من الأفراد ، وتعجيل الزكاة ، والحض على بذل التبرعات ، والانفاق في سبيل الله ، وفرض ضرائب استثنائية لسد العجز في الميزانية ، وقال بعض العلماء بإيجاد سندات تقوم على أساس السلم والاستصناع ، وسندات المقارضة كبديل للسندات وشهادات الاستثمار في البنك الإسلامي الأردني^(٢) .

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٤-٤٥ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٤٠ ، وانظر حكم التعامل بالأسهم والسندات في نظر الشريعة وقرار مجمع الفقه الإسلامي فيها في كتاب : المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٥ .

(٢) المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص ١٨٨ ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ٢٠٩ ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، بحث الدكتور منذر القحف ، المجلد ١ لعام ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ص ٤٣ ، والتعليق عليه في نفس المجلة ،

أهمية الاستثمار في المصارف الإسلامية :

إن الصيغ الاستثمارية الإسلامية كثيرة في المصارف الإسلامية ، كالدخول في مجالات التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمية ، والدخول في مشروعات إنمائية في القطاعات السلعية والخدمية ، وقد تدخل في التمويل الاستثماري القصير ، وهو الصفة الغالبة لمعظم المصارف الإسلامية^(١) .

=
(١) يأتي بنك دبي الإسلامي في مركز الريادة بين المصارف الإسلامية التي تبشر العمليات المصرفية المعتادة ، ففي نهاية عام ١٩٩٤م كان حجم أعمال البنك ٥,٥ مليار درهم ، وكانت ودائع العملاء أكثر من ٥ مليارات درهم ، وأرصدة التوظيف والاستثمار ٤,٦ مليار درهم ، وزادت حقوق الملكية إلى ٣١٠ مليون درهم ، وكانت الأرباح الإجمالية عن نفس العام ٢١١ مليون درهم ، منها ١٨٤ مليوناً تخص المودعين ، و٢٧ مليوناً تمثل صافي الربح القابل للتوزيع (انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ١٤ ، العدد ١٦٨ ، ص ١٣) .

= وفي عام ١٩٩٥ م بلغت الميزانية العامة ٦,٢ مليار درهم ،

وقد يكون الاستثمار مباشراً ، كإنشاء الشركات والمشاريع وتملكها بالكامل ، أو تملك غالبية أسهمها ، ويقوم المصرف غالباً بإدارتها ، وتوجيه نشاطها^(١) .

= وارتفعت حقوق المساهمين ، وزادت الإيرادات الإجمالية ، وبلغت التوزيعات على الودائع الاستثمارية والإدخارية ٢٤١,٥ مليون درهم ، وبلغت الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات والمخصصات حوالي ٢٨٢ مليون درهم ، منها ٤٠,٥ مليون درهم لأرباح المساهمين ، والباقي ٢٤١,٥ مليون درهم للودائع ، (انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، السنة ١٥ ، العدد ١٨١ ص ٩٨) .

(١) والمثال على ذلك ، أن بنك دبي الإسلامي يملك مدينة سكنية ، ومصنعاً للرخام ، ومصنعاً للأثاث وغيرها ، وبلغ إجمالي المستثمر حتى نهاية عام ١٩٨٨ حوالي ١٨٠ مليون درهم ، وتمثل نسبة ٨٪ من الموجودات ، وحوالي ٦,٨٪ من الأموال الموظفة . ويقوم بيت التمويل الكويتي ، والبنك الإسلامي الأردني ، وبنك فيصل الإسلامي السوداني بتمويل مشروعات سكنية وصناعية وخدمية من خلال الاستثمار المباشر .

وأنشأ المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية بمصر أربع شركات تابعة له في مجال المقاولات والاستثمارات العقارية والمرميات والصوتيات ، والتجارة الخارجية (انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٦٧) .

كما تشارك المصارف الإسلامية في رؤوس أموال بعض الشركات والمؤسسات التي تمارس عملها وفقاً للقواعد الإسلامية^(١) ، وتساهم المصارف الإسلامية غالباً في رؤوس أموال المصارف الإسلامية المزمع إنشاؤها ، وشركات الاستثمار والتمويل الإسلامي^(٢) . (انظر جدول ٨ تطور التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني) .

كما تمارس المصارف الإسلامية الاستثمار غير المباشر بأسلوب الوساطة في الاستثمار أو أسلوب المشاركة في الأرباح عن طريق عقد القراض الإسلامي وغيره^(٣) .

وتحرص المصارف الإسلامية على زيادة الإسهام في عمليات الاستثمار ، والتمويل بالمضاربة وتوسيع نظام المتعاملين معها^(٤) .

(١) تقويم أداء النشاط المصرفي ص ١٦٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٧٢ .

(٤) انظر : محاضرة الدكتور علي السالوس عن مصرف قطر الإسلامي ، في كتابه : المعاملات المالية المعاصرة ص ٢٨٥ وما بعدها .

رابعاً : أساليب الخدمة المصرفية :

تقوم المصارف الإسلامية بجميع أعمال المصارف الخدمية في المصارف الربوية ، ولكن بشروط وحالات تجنيها الربا ، أو الوقوع في عقود محرمة شرعاً ، فمن ذلك :

١- تحصيل الأوراق التجارية :

مثل الكمبيالة أو السند لأمر الذي يقدمه أحد العملاء إلى المصرف لتحصيل قيمته له في تاريخ الاستحقاق ، فيقوم المصرف بذلك ، ويتقاضى من العميل أجراً على التحصيل ، وتكون العملية من باب الإجارة المشروعة الجائزة ، أو الوكالة بأجر^(١) .

٢- بطاقة الائتمان :

وهي بطاقة ممغنطة مسجل عليها اسم الشخص والرقم وتاريخ المنح والصلاحية ، ويتم إدخالها في جهاز كمبيوتر ،

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٧ .

ليؤكد البائع من توفر رصيد للمشتري يسمح بعقد هذه الصفقة بالبطاقة ، وهنا يبرزها المشتري في المطاعم والفنادق ومحطات البنزين وشركات تأجير السيارات وغيرها ، ثم يوقع على الفواتير التي تحصلها المنشأة من المصرف أو الشركة مُصدرة البطاقة .

فإن انطوت المعاملة بالبطاقة على قرض ربوي ، أو الدفع على أقساط تتضمن فوائد عن الثمن ، أو فوائد عن التأخير بالدفع ، فلا يجوز التعامل بها لوجود الربا فيها .

وإن كانت المعاملة في بطاقة الائتمان لا تنطوي على قرض فهي جائزة ، ضمن قيود وشروط نص عليها العلماء المعاصرون ، وإن بيت التمويل الكويتي يقدم خدمة بطاقة الائتمان^(١) .

٣- خطاب الضمان :

ويسمى في الإسلام الكفالة ، وهي كالقرض من أعمال

(١) النظام المصرفي اللاربوي ، صديقي ص ٥٢ وما بعدها ،
المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤٧-٥١ .

الإرفاق والإحسان الذي يدعو إليه الإسلام ، ويحث على توفيره بين المسلمين في التعاون والتكامل والتضامن ، كأن يقدم المقرض ماله بدون فائدة أو أجر ، أو أن يكفل غيره كذلك بدون أجر ، وهذا جائز ، ويدخل تحت باب الكفالة التي توسع بها جميع الفقهاء في كتبهم .

وخطابات الضمان أنواع ، منها الابتدائية أو المؤقتة المقدمة للجهات الحكومية في العطاءات والمناقصات ، ومنها خطابات الضمان النهائية لحسن تنفيذ العقود المبرمة ، ومنها خطاب الضمان للتمويل .

ويجوز للكفيل الضامن أن يأخذ المصاريف أو أجور التنقل التي دفعها لأجل الضمان دون زيادة .

وخطابات الضمان من المعاملات المصرفية المعاصرة التي عرضت عدة مرات على مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، والمؤتمرات الفقهية ، وندوات الاقتصاد الإسلامي ، وصدر فيها عدة قرارات توضح الجوانب الجائزة ، وتحذر من الوقوع في الربا ، ومنعت أجر الضمان ، وأجازت للمصارف استرداد المصاريف الإدارية .

وإن أصر المصرف الإسلامي على أخذ أجرة فيتم في حالة

التمويل ، وتحويل القرض إلى قراض أو مشاركة في الربح ،
ويحصل المصرف على حصته من الربح الجائز والمشروع
بالنص والإجماع .

كما يمكن أن تشمل خطابات الضمان الوكالة المقررة
شرعاً ، ويجوز أن تكون بأجر ، وتكون العمولة مقابل
الوكالة^(١) .

وتظهر أهمية خطابات الضمان في التبادل التجاري العربي
والدولي ، وتطوير القطاع الخاص ، وتنفيذ المشاريع
الداخلية .

٤- الاعتمادات المستندية :

وهي اعتمادات يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه في
صور عديدة لتقديم الوساطة مع أجر ، كوكيل بأجر ، أو تقوم
بها الشركة في الصفقة ، ويوزع الربح بينهما ، أو يقوم المصرف

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٥١ ، المعاملات المالية
المعاصرة ، السالوس ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، تطوير الأعمال
المصرفية ، حمود ص ٢٩٤ .

بشراء البضاعة مع الوعد من العميل بشرائها عند استلامها في ميناء الشحن ، أو الوصول ، على أساس بيع المرابحة بشروطه المقررة شرعاً^(١) .

٥- الحوالة أو السُفْتجة :

وهي قرض يسدد في بلد آخر ، وأجازها بعض العلماء القدامى كابن عابدين الحنفي وغيره ، عندما يكون فيها مؤنة وتكلفة على المقرض .

وتجوز الحوالة ولو حصلت للمقرض منفعة في توفير أجر التحويل والضمان من المخاطر^(٢) .

٦- الحساب الجاري :

وهو ودیعة تحت الطلب ، ومن حق المودع أن يأخذ ماله كلاً أو جزءاً متى شاء ، والمصرف ملتزم بالسداد الفوري متى

(١) المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٥٠ .

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٥٣ ، تطوير الأعمال المصرفية ، حمود ص ٣٠٣ .

طلب المودع ، وهذا يتفق مع عقد الوديعة في الفقه الإسلامي ، أو مع عقد القرض ، والمصرف لا يؤدي فائدة على هذا القرض ، بينما تدفع البنوك الربوية فائدة على القرض ، ومثل ذلك على صناديق التوفير ، وهذا حرام ، لأنه ربا محرم^(١) .

٧- الصرف :

وهو مبادلة نقد بنقد كالذهب بالفضة ، أو عملة بأخرى ، وهو جائز بالنص والإجماع ، لحديث مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء »^(٢) . أي يبدأ بيد ، وسبق بيان ذلك .

وروى البخاري ومسلم عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم أنهما سُئلا عن الصرف ، فقالا : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع

(١) المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٨٩ ، ١٠٣ ، تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٥٣ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١١ .

الورق بالذهب ديناً^(١) . أي مؤجلاً بدون قبض عند العقد .

ويجوز التفاضل بين البدلين ، ولا يجوز النّساء (التأخير أو التأجيل) بل يجب تعجيل التقابض في مجلس الصرف ، للأحاديث الصحيحة ، ويعتبر القيد المحاسبي في دفاتر المصرف في حكم القبض الفعلي ، أي يعتبر قبضاً حكماً ، وهو ما أكده المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية المنعقد في الكويت عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م^(٢) .

وتمارس المصارف الإسلامية الصرف في التجارة بالنقد الأجنبي ، والذهب والفضة ، وخاصة إذا تمت نقداً ، ويجوز أن يكون سعر الصرف متفاوتاً بين سعر الشراء وسعر البيع ، ويجوز المواعدة على الصرف ، سواء كان سعر الصرف بالسعر العاجل أو الآجل ، بشرط أن تكون المواعدة غير ملزمة .

أما إذا كانت العمليات المصرفية تتم على الهامش ، بحيث

(١) صحيح البخاري ٧٦٢/٢ ، صحيح مسلم ١٦/١١ واللفظ له .

(٢) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٥٤-٥٥ ، المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ٤٠٥ .

يدفع الشخص جزءاً من المبلغ ، ويبقى الجزء الآخر مؤجلاً فهو غير جائز ، ويقرب من ذلك إذا تمت العملية بطريق الشراء الموازي ، وذلك بتأجيل البدلين بسعر صرف معجل ، ثم يتم تقابض البدلين في وقت واحد ، ولكنه في وقت مؤجل ، وإن كانت بعض المصارف الإسلامية تقوم به^(١) .

(انظر جدول ٩ للتجارة بالنقد الأجنبي والذهب والفضة في بعض المصارف الإسلامية) .

٨- الإقراض :

يعتبر الإقراض من أهم الخدمات والنشاطات الرئيسية في المصارف التقليدية ، لأن المصرف في الأصل تاجر قروض ليحصل على فرق الفوائد التي يتقاضاها عن الفوائد التي يؤديها .

أما المصرف الإسلامي فإن نشاط الإقراض فيه ثانوي ، ويتمثل في ثلاث حالات :

(١) المصارف الإسلامية ص ٥٥ ، تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٥ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٥٥ .

الأولى : إقراض عملاء المصرف قرصاً قصير الأجل غالباً لمواجهة حالات الحاجة للسيولة المؤقتة أو الموسمية أو الطارئة .

الثانية : الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية ، كخدمات الضمان ، والاعتماد المستندي ، وخصم الأوراق التجارية أو قبولها في الحالات الجائزة شرعاً .

الثالثة : بعض القروض الاستهلاكية الضرورية .

والقرض في المصرف الإسلامي مجاني بدون فائدة ، ولكن يتقاضى المصرف الإسلامي أجراً مقطوعاً رمزياً ، ولا يأخذ شكل نسبة مئوية من حجم القرض أو زمنه ، ولكن ذلك يشكل عبئاً على المصرف الإسلامي ، لأنه يستخدم الأموال بدون عائد مناسب ، أو يعرض البنك لمخاطر عدم سداد بعض القروض^(١) .

لذلك كان نشاط الإقراض في المصرف الإسلامي ثانوياً ومحدوداً ، ولكن يعوض ذلك ما يقدمه المصرف الإسلامي

(١) انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٥٨ .

من أداء القرض الحسن ، وصندوق الزكاة ، وغيرهما كما سبق في النشاط الاجتماعي .

٩- خدمات مصرفية أخرى^(١) :

إن المصارف الإسلامية تقدم خدمات مصرفية أخرى ، وتمارس أعمالاً مصرفية متعددة ، نذكر جانباً منها باختصار .
تعمل المصارف على تأجير الصناديق الحديدية لوضع الأمانات والودائع وهي جائزة شرعاً .

وتقوم المصارف عادة بتسلم الأوراق التجارية كالأسهم والسندات الجائزة شرعاً لحفظها ، ويقوم التجار بإيداعها لغايات كثيرة^(٢) .

وتقدم خدمات نافعة كالقيام بدور الوكالة لقاء أجر ، والقيام بأعمال الوساطة لقاء عمولة ، والانتفاع من ممتلكاتها بالإيجار^(٣) .

(١) انظر : مضمون الأعمال المصرفية في التشريع والتطبيق في :

تطوير الأعمال المصرفية ، حمود ص ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٧ .

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ص ٣٣٥ .

(٣) تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ١٥٣ .

وتقوم المصارف بتقديم المشورة الفنية ، والخبرة الإسلامية بمقابل أحياناً ، وهو جائز شرعاً ، وبدون مقابل في أعمال الزكاة ، كالباحثات في بنك دبي الإسلامي عن مطارح الزكاة وكيفية إخراجها ، وهذا عمل مأجور في الآخرة ، وله الأثر الطيب في الدنيا .

كما تقوم المصارف الإسلامية بتلقي الاكتتابات بأسهم الشركات ، ودفع قسائم أرباحها ، باعتبار ذلك إجارة جائزة^(١) .

وتقوم المصارف الإسلامية بإدارة الأعمال نيابة عن العملاء ، والبيع لحسابهم ، وغير ذلك من الأعمال الجائزة^(٢) .

وتقوم المصارف الإسلامية بأعمال تحويل النقود الداخلي والخارجي عن طريق الحوالة والصرف^(٣) .

-
- (١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٦٤ ، تطوير الأعمال المصرفية ص ٣٣٩ .
- (٢) المعاملات المالية المعاصرة ، السالوس ص ١٤٤ .
- (٣) تطوير الأعمال المصرفية ص ٣٣٧ .

خامساً : بعض إيرادات المصارف الإسلامية :

تحصل المصارف الإسلامية على إيرادات معروفة ، وتتفق كثيراً في ذلك مع المصارف التجارية بشرط تجنب الربا وشبهاته ، فمن ذلك :

١- رسوم الخدمة :

إن المصارف الإسلامية تأخذ رسوم خدمة من عملائها المقترضين ، وهي مجرد مصاريف فعلية تحمّلها المصرف في سبيل القرض ، وهي جائزة شرعاً ، كالمصاريف التي يتكبدها الكفيل ، وتجنباً من الفائدة الربوية التي تؤخذ بنسبة مئوية من مبلغ القرض وحسب مدته .

وأقر مجمع الفقه الإسلامي بجدة جواز أخذ الأجر على خدمات القرض ، على أن يكون ذلك بحدود النفقات الفعلية ، فإن زادت على ذلك فهي من الربا المحرم شرعاً^(١) .

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٥٧ .

٢- فوائد الأموال المودعة في الخارج :

إذا اضطر المصرف الإسلامي لإيداع بعض أمواله في المصارف الأجنبية ، فترى بعض المصارف أن تأخذ الفوائد الربوية المستحقة على ودائعها ، ولا تتركها لهذه المصارف الربوية ، ثم تتصرف فيها المصارف الإسلامية في وجوه الخير والمصالح العامة ، دفعاً لأشد الشرين ، وارتكاب أخف الضررين ، ولا يجوز للمصارف الإسلامية أن تنتفع بها في مصالحها الخاصة قطعاً ، لأنها ربا محرم .

بينما تودع بعض المصارف الإسلامية الأخرى أموالها في البنك المركزي أولاً ، وفي المصارف الربوية ثانياً عند الحاجة ومقتضيات الظروف وتطبيق الأنظمة ، دون أن تحصل منها على فائدة أصلاً ، وتضعها أحياناً في حساب جارٍ ، أو بفائدة ولكنها لا تقبضها^(١) .

(انظر الجدول ١٠ لحسابات المصارف الإسلامية مع المصارف الأخرى) .

(١) المصارف الإسلامية ، المصري ص ٥٨ .

٣- التعويض المفروض على المدين المماطل :

إذا اقترض شخص من المصرف الإسلامي ، أو اشترى سلعة بالنسيئة ، واستحق القسط أو القرض أو الثمن ، وتأخر المدين عن السداد ، وماطل في الأداء بدون عذر ، مع قدرته وملاءته ، فقد أفتى بعض العلماء المعاصرين تغريم هذا المماطل المليء بالتعويض عن الضرر في المماطلة ، بما تقدره المحكمة ، بناء على رأي أهل الخبرة ، وليس باتفاق مسبق ومحدد على ذلك ، وقال بعض العلماء : يجوز الاتفاق على التعويض دون الرجوع إلى المحكمة^(١) .

واستند العلماء في جواز التعويض المأخوذ من المدين المماطل بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ قال : « لي

(١) انظر : قرارات وتوصيات الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت ٨٦ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ / ٣٠-٣١ أكتوبر + نوفمبر ١٩٩٥ ، فقرة خامساً : معالجة المديونات المتعثرة في ستة بنود .

الواجد يُحلّ عرضه وعقوبته»^(١) . وقوله ﷺ : « مظل الغني ظلم »^(٢) .

وحذر بعض العلماء من هذه الوسيلة خشية الوقوع في الربا .

وأقرت بعض المؤتمرات الفقهية أخذ التعويض من المقترض المماطل بشروط أهمها : أن يكون مليئاً موسراً قادراً على الأداء ، ويمتنع بدون عذر ، وأن تدفع هذه التعويضات لجهات خيرية ومصالح عامة ، ولا يستفيد منها المصرف الإسلامي خشية الوقوع في الربا ، وتكون الغاية والجدوى في التعويض حمل المدين المماطل على الأداء في الوقت المناسب ، وحمله على عدم التقصير الذي يلحق الضرر بالمصرف أولاً ، وبأصحاب الأموال المودعين ثانياً^(٣) .

(١) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وابن ماجه والنسائي وأبو داود والحاكم عن الشريد بن سويد ، (الفتح الكبير ٧٣ / ٣) .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة والإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (الفتح الكبير ١٣٦ / ٣ ، مسند أحمد ٧١ / ٢ ، ٢٦٠ ، ٣٨٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥) .

(٣) انظر : تفصيل الموضوع في المصارف الإسلامية ص ٥٩-٦٠ ،

وناقشت الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت في الفترة من ٨٦ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ ٣٠-٣١ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩٥م هذا الموضوع ، واتخذت القرار التالي :

« خامساً : معالجة المديونيات المتعثرة :

أ- يجوز الاشتراط في عقد المداينة بأن تخلف المدين عن سداد قسط من أقساط الدين يترتب عليه حلول جميع الأقساط ..

ب - الشرط الجزائي ... إذا كان محل الالتزام عملاً ..

= وبحث الأستاذ الفاضل مصطفى الزرقا بعنوان « هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن » في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ٢ ، العدد ٢ لعام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ص ٩٧ ، ومناقشة البحث للدكتور نزيه حماد « المؤيدات الشرعية لحمل المماطل على الوفاء ، وبطلان الحكم بالتعويض المالي عن ضرر المماطلة » في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، مجلد ٣ ، العدد ١ لعام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ص ١٠١ .

فإنه جائز . . أما إذا كان ديناً فلا يجوز .

ج - لا مانع من مطالبة المدين المماطل بزيادة عن الدين ، تصرف بمعرفة البنك في وجوه الخير ، وبذلك يؤمن من تساهل المدين بالوفاء بديون البنك الإسلامي . .

د - يجوز للدائن في حالة تعثر المدين في سداد الدين أن يشتري جزءاً من عين السلعة التي سبق أن باعها إلى المدين بحيث يصبح شريكاً للمدين فيها ، وتجري المقاصة .

هـ - يجوز للدائن في حالة تعثر المدين في سداد الدين أن يشتري المعدات التي باعها إلى المدين ، أو جزءاً منها ، ثم يؤجره إياها مع إجراء المقاصة .

و - يجوز للدائن في حالة تعثر المدين في سداد الدين الناشئ عن بيع سلعة أن يفسخ البيع ، ويسترد المبيع إذا كانت السلعة باقية على حالها . .

الخاتمة :

تقوم المصارف الإسلامية بأنشطة متعددة ، وتمارس هذه الأنشطة غالباً في نطاق محلي ضمن الدولة والقطر الذي أنشئت فيه ، لعوامل عدة ، وفي هذه الحالة تساهم مساهمة

بناءة ومؤثرة وفعالة في تنمية القطاع الخاص ، وتساهم أيضاً في المعاملات خارج البلاد لصالح عملائها وأبناء الوطن .

وتمتد أعمال المصارف الإسلامية إلى الخارج ، وتمارس نشاطها على مستوى البلاد العربية أولاً ، ثم بالتعاون مع البلاد الإسلامية والمصارف الإسلامية ثانياً ، ثم تقدم الخدمات والنشاط في المجال الدولي في بلاد العالم ثالثاً ، ولذلك ظهرت الدعوة بين المصارف الإسلامية لإقامة التعاون فيما بينها بإنشاء « الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية » عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م بمكة المكرمة .

وتتم عمليات المصارف الإسلامية داخلية في المصرف ذاته ، والمصرف وفروعه ، كما تتم بين المصارف الإسلامية في البلد الواحد ، ثم في البلاد المختلفة ، وتنسق عادة عملها مع المصرف المركزي بمقتضى الأنظمة والقوانين في كل بلد على حدة ، كما تتعامل المصارف الإسلامية مع المصارف العادية التجارية التقليدية داخل القطر وفي الإطار العربي ، ثم في بلاد العالم أجمع .

ولم يكن الهدف من المصارف الإسلامية تقديم معاملات مصرفية بدون ربا فحسب ، بل كان الهدف أيضاً الإسهام في

قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المصلحين ورجال الأمة ، ويؤرقهم البحث عن طريق فعال لتحقيقها في البلاد الإسلامية^(١) .

يقول الدكتور أحمد النجار : « إن لدينا تخلفاً في المجتمع العربي ، ونحن محتاجون للتنمية ، وإذن لابد أن نجد الأسلوب العلمي . . لصالح التنمية »^(٢) .

ويظهر أن دور البنك الإسلامي للتنمية بجدة أكثر المصارف الإسلامية أثراً في نطاق تنمية التبادل التجاري العربي والإسلامي .

وتلعب بنوك فيصل الإسلامية ، ومجموعة البركة ، دوراً أساسياً في تنمية التبادل التجاري العربي والدولي لقيام فروعها في مختلف البلاد العربية والإسلامية ، ويتم التعاون بينها .

ثم تأتي سائر المصارف الإسلامية في تنمية هذا التبادل التجاري العربي ودعم المشاريع في البلاد المختلفة .

وتقوم معظم المصارف الإسلامية بتطوير القطاع الخاص

(١) انظر : بنوك بلا فوائد ص ٣٩-٤٠ .

(٢) بنوك بلا فوائد ص ٤١ .

في البلاد التي أنشئت بها ، وتعمل في نطاقها بطرق مختلفة ،
منها الشركة ، والمضاربة ، والأوراق التجارية ، والمرابحة
للأمر بالشراء ، والوكالة بالشراء بأجر ، والبيع الإيجاري ،
والمشاركة المنتهية بالتمليك ، كما تقوم بالتمويل والاستثمار
بالوسائل التي ذكرناها .

أمثلة : (انظر جدول ١١ عن تطور أعداد المستفيدين من
التمويل والاستثمار ، و جدول ١٢ تطور أرباح الاستثمار في
البنك الإسلامي الأردني) .

ونذكر بعض الأمثلة على نشاط المصارف الإسلامية
ودورها في التبادل التجاري العربي والإسلامي وتنمية القطاع
الخاص .

١- نشرت مجلة الاقتصاد الإسلامي أنه « تم توقيع عقدين
بين بيت التمويل الكويتي ، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة
لتمويل اعتمادات خطة واردة بمبلغ ٢٥ مليون دولار سنوياً ،
يتم فيه تمويل القطاعين العام والخاص لمدة ٢٤ شهراً إذا كان
الاستيراد من دول عضو في البنك ، أو ١٢ شهراً إذا كان
الاستيراد من دول غير عضو ، ويقوم البنك الإسلامي للتنمية
بموجب العقد بتمويل واردات الكويت المطلوبة لعمليات

التنمية مع التركيز على السلع ذات الطابع الإنمائي ، مثل الأسمدة ، والاسمنت ، وزيت الوقود ، والمنتجات النفطية المكررة ، والمواد الأولية اللازمة للصناعة^(١) .

٢- نشرت مجلة الوعي الإسلامي نبذة عن تقرير البنك الإسلامي للتنمية في خطته لعام ١٩٩٦م ، وأنه وافق على تمويل وقروض بقيمة ١٩٣,٥ مليون دولار ، وأنه وافق على تمويل عشر عمليات للتجارة الخارجية في سبع دول أعضاء بقيمة ١٠٤ ملايين دولار ، وعشر مشاريع إنمائية في ثماني دول بمبلغ ٨٩,٥ مليون دولار ، وهي كمايلي :

١- الأردن : ثلاثون مليون لتمويل استيراد قمح من أعضاء البنك .

٢- الجزائر : عشرون مليون لتمويل استيراد خامات صناعة ، وقطع غيار ، وسلع صناعية وسيطة ، وعشرة ملايين لشراء قضبان حديدية ، وأخشاب من تركيا وأندونيسيا وماليزيا الأعضاء في البنك .

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٦٢ السنة ١٤ لعام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ص٩ .

- ٣- سورية ٣٥ مليون لتمويل بناء مشفى .
- ٤- تركيا ١٥, ١٠ مليون لمشروع الطاقة و ١٧, ٨ مليون لمشروع التنمية ، ومليونان لتمويل استيراد الصلب وأجهزة .
- ٥- الجابون ٧٥, ١٥ مليون لتمويل تركيب معدات في شركة صناعية .
- ٦- باكستان لها ١٥ مليون لاستيراد زيت النخيل من ماليزيا وأندونيسيا .
- ٧- إيران لها ١٤ مليون لتمويل شراء قطع غيار للقطارات والسيارات .
- ٨- بنغلادش لها ٢٤, ١٠ مليون دولار لمشروع تعليمي .
- ٩- أندونيسيا لها ٩, ٩ مليون لتمويل استيراد معدات .
- ١٠- تونس لها ٦ ملايين لتمويل استيراد لب الورق وألياف قصيرة من المغرب ، ولها مليونان لاستيراد منتجات كيميائية .
- ١١- المغرب لها ٥ ملايين لشراء فحم .
- ١٢- قرض لموزامبيق بمبلغ ٣ ملايين .
- ١٣- السلطة الفلسطينية لها ١٦, ٢ مليون دولار لتمويل

بناء مجمع سكني في جامعة بيرزيت^(١) .

٣- المثال الثالث : ما قدمته المصارف الإسلامية في مجال التمويل في البلدان العربية والإسلامية ، فقد قامت المصارف الإسلامية السودانية مجتمعة بالتكفل بتمويل الموسم الزراعي في السودان ، في موسمي ٩٤/٩٣ ، ٩٥/٩٤ عن طريق محافظة البنوك الإسلامية التي مولت المزارعين عن طريق عقد السلم الشرعي ، بينما كان القطاع المصرفي العادي لا يمول الزراعة إلا بمقدار ٢٪ وعملت محافظة المصارف الإسلامية لتمويل المؤسسات الزراعية منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ١٩٩٤م .

ونتيجة لهذا العمل المبارك فاض الانتاج الزراعي في السودان ، وغطى جميع حاجات الدولة ، وبدأت بالتصدير للقمح وغيره إلى دول العالم ، وتمشياً مع هذه السياسة المصرفية في التنمية الزراعية رفع البنك المركزي السوداني نصيب الزراعة إلى ٥٠٪ من السقف التمويلية للقطاع المصرفي .

(١) مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ٣٦٦ صفر ١٤١٧هـ/ يوليو- تموز ١٩٩٦م ص ٢٧ .

٤- ونشير إلى أمثلة أخرى ، وهي مشروعات مجموعة البركة الزراعية في البلاد العربية والإسلامية في تبوك بالسعودية ، وبخارى في مساحة قدرها ألف هكتار لإنتاج القمح والحبوب والأعلاف في المملكة العربية السعودية ، وشركة مزارع العميري باليمن ، ومشروع الفصل الخامس بتونس ، والشركة العربية للاستثمار الزراعي وفروعها في السودان والمغرب .

وغطت استثمارات مجموعة دلة البركة في المجال الزراعي فقط تسع دول إسلامية ، وبلغ حجم تمويلاتها أكثر من ١٩٤ مليون دولار غطت مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني ، والخدمات الزراعية .

كما قامت مجموعة البركة بتشييد مخطط الأمير فواز بجدة ، وما سمي بمشروع القرن العشرين ، وهو تطهير بحيرة تونس ، وإقامة منشآت سكنية وسياحية في مساحة ١٢٠٠ هكتار .

٥- والبنك الإسلامي الأردني مؤل قطاع الصناعة والتعدين بمبلغ ٣٥٠ مليون دينار ، بما يشكل ٣١٪ من استثماراته ، وبلغت استثمارات بنك فيصل الإسلامي المصري في الصناعة

١٦٪ من إجمالي استثمارات في الثمانينات ، وفي المصارف الإسلامية السودانية بلغت ١٣٪ .

وأنشأت مجموعة البركة عشرة مصانع داخل المملكة العربية السعودية ، وساهمت في أكبر المنشآت الصناعية التي تعتبر عماد القطاع الصناعي السعودي ، كذلك قامت بإنشاء عدة صناعات شملت الحديد والصلب والكوابل والأسلاك والمواد الكيماوية في مصر والأردن وتونس .

٦- ساهمت المصارف الإسلامية في مشروعات حيوية في مجال السياحة والتعليم والصحة والإعلان ، وقامت بجهد ملحوظ في تطوير الأوراق المالية وابتكار منتجات مالية جديدة حسنة التنظيم وجيدة العائد ، ولاقت قبولاً من المدخرين والمستثمرين ، وساهمت في خصخصة بعض مشروعات القطاع العام التي طرحت للبيع^(١) .

* * *

(١) من بحث صالح عبد الله كامل ، رئيس مجموعة دلة البركة ، منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٩ للسنة الخامسة عشرة ، ص ٤٤ وما بعدها بتصرف واختصار .